



PROVISIONAL

A/PV.2276  
5 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر عرقي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والسادسة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد بوتفليقة	( الجزائر )
نائب الرئيس:	السيد يوباد أياد	( نيجال )
	( نائب الرئيس )	

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [ ١٥ ]

( أ ) تقرير الوكالة .

( ب ) مشروع القرار المقدم من بلغاريا ، تايلاند ، زائير .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادرة شؤون المؤتمرات " .

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

74-70239/A

البند رقم ١٥ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

( أ ) تقرير الوكالة (A/9722 and Add.1).

( ب ) مشروع القرار المقدم من بلغاريا وتايلاند وزائير (A/L.740).

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : أدعو السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيد سيجفارل اكلوند لتقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٧٣-١٩٧٤ (A/9722).

السيد اكلوند ( المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ) ( الكلمة بالانجليزية ) :

ان الجمعية العامة لتمي تماما الأبعاد الاقتصادية والسياسية العالمية للموقف الحالي بالنسبة للطاقة . وقد اتضح أن مشكلات الطاقة ، ومشكلات الطاقة النووية بصفة خاصة لا بد أن يتم التعامل في شأنها في إطار دولي ويتعاون دولي متزايد .

ان الموقف الحالي كان له تأثير كبير على الامكانيات الاقتصادية للطاقة النووية . وكما ذكرت أمام المؤتمر العام في سبتمبر الماضي ، أنه حتى وان كان هناك تخفيض في أسعار البترول فان توليد الكهرباء من الطاقة النووية سوف يكون أقل تكلفة في جميع الحالات منه في حالة توليدها من الفحم أو البترول أو المصادر الحرارية . ان حجم أى مصنع تولد الطاقة الكهربائية من طاقته النووية يكون أقل تكلفة من المصنع الذى يستخدم البترول في الأفران ، وهذه الطاقة تتراوح الآن بين ١٠٠ و ٢٠٠ ميجاوات . وهذا يعني أن ذلك يجذب . ٤ بلدا ناميا تهتم بمصانع الطاقة الصغيرة ، ولا بد أنها سوف تمثل أكثر من نصف الطاقة بالنسبة لتوليد الكهرباء في العقد القادم .

ان الاقتصاديات - على أية حال - ليست العامل الوحيد . ان القبول العام لاستخدام الطاقة النووية ما يزال يعمقه القلق من تأثيرها على البيئة ، ومشكلات المعرض قد تظهر عندما يزداد الطلب على الوقود . ولقد اتسم هذا العام بقلق متزايد للغاية ازاء احتمال ان الاسلحة النووية قد تتفشى بانتشار استخدام الطاقة النووية ، وتزداد حدة هذا القلق بانضمام دولة جديدة الى تلك الدول التي تملك المتفجرات النووية . غير أن الطاقة النووية في الوقت الحالي هي البديل الوحيد المتاح لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة . ولا بد من مواجهة المشكلات فيما يتعلق بانتشار ونمو الطاقة النووية ، ولا بد أن يؤثر ذلك على أولويات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ودعوني أحدد أولويات برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

من المهم في هذه المرحلة استمرار سجل الأمن البارز في مجال توليد الطاقة النووية ، ومن ثم فأننا نتحرك على أساس الحالة السابقة وتطبيقا لمدخل الحالات في تناول موضوع أمن مولدات الطاقة نحو وضع معايير مقبولة عالميا بالنسبة للسلامة يمكن أن تستخدم من جانب الأجهزة المختلفة ومن جانب المصانع في مختلف الدول الأعضاء ، ومن جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويمكن أن يدرس البنك الدولي امكانية قبول هذه المعدلات او المعايير باعتبارها أساسا لتمويل مصانع الطاقة ، واني أتوقع أن هذا البرنامج سوف يسهم بدرجة أكبر الى القبول العام للطاقة النووية والى سلامة المصانع وأمنها ، والى المزيد في الاتجار في مكونات المصانع وتوفير الإرشاد عندما يكون مطلوبا .

ان الموقف فيما يتعلق بالوقود غير القابل للاشعاع والطاقة وقدرة الطاقة لمعالجة هذا الوقود ، لا بد أن تتم آخذين في الاعتبار التخطيط التفصيلي للدورة الوقودية بأكملها . ان الحجم الاقتصادي للمصانع في هذا الموضوع كبير ، ويمكن أن يخدم مفاعلات ذات قدرة كلية تصل الى ٣٠٠٠ ر . ميجاوات ، وهذا يعتبر نصف المقدرة المعدة حاليا في العالم . وهناك أسس اقتصادية تتطلب إعادة تحضير الوقود ، واعتبار ذلك على أساس دولي ، وربما على أساس مصانع أقليمية . ونظرا لأن مصانع إعادة التحضير تعتبر مصدر ٩٩٪ من التالف النووي ، فهناك مزايا واضحة من وجهة نظر الأمن في التقليل من عدد مصانع إعادة المعالجة ومناطق تخزين التالف . وبايجاز فان المسألة الاقتصادية والأمن والضمانات كلها في حاجة الى جهود دولية في التخطيط وفي انشاء وإدارة مصانع إعادة التحضير ومخازن التالف ، وكذلك مصانع تصنيع الوقود .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذت خطوات عديدة في هذا الصدد ، وهي تدون المبادئ التي تستخدم لاختيار مناطق تصريف التالف وتنسق السياسات القومية فيما يتعلق بتصريف التالف . وفي مارس من هذا العام ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد انشأت جماعة عمل دولية للتأكد من التبادل الكامل للمعلومات حول تصريف التالف ذي القدرة الاشعاعية ، واعطاء التوجيهات فيما يتعلق بإدارة برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسوف ننظر في المشكلات والامكانيات الخاصة بالانشاء المشترك لتسهيلات إعادة التحضير . لقد أگملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية

العمل الموكل اليها - وفقا لاتفاقية لندن - حول منع التلوث البحري ، وأعدت تعريفا مبدئيا فيما يتعلق بالتالف ذي القدرة الاشعاعية العالية الذي لا ينبغي أن يلقي في البحر . وقد قامت بوضع الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بتصريف التالف ذي المستوى المنخفض .

ان معظم هذه البرامج التي ذكرتها ذات أهمية بالنسبة لأعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وان تنتقل الى البلدان النامية ، فان نقول أن مشكلتها الأولى هي الحصول على الارشاد اللازم فيما يتعلق بالبرامج العامة في هذا المبدد ولمواجهة هذه الحاجة فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم خدماتها الاستشارية فيما يتعلق بتخطيط المصانع وتنفيذ المشروعات ، ونضع الخطوط العريضة المستهدفة لمساعدة الحكومات في اتخاذ القرارات في المراحل الأولى فيما يتعلق بوضع برنامج نووي للطاقة بما في ذلك توفير الموظفين اللازمين لذلك . وسوف نقدم البحث الذي تــــم اعداده من جانب الوكالة حول امكانيات الطاقة النووية في عدد من البلدان النامية .

ان التنفيذ الكفء لمصانع الطاقة النووية يتطلب تخطيطا متخصصا وهندسة دقيقة وموظفين فنيين . وفي العام القادم - بالإضافة الى البرنامج العادي للمعونة الفنية - فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تبدأ ببرنامج تدريبي وتركز على عمليات التخطيط والانشاء لمصانع الطاقة النووية ، وسوف يتضمن ذلك إعطاء المنح والتدريب على العمل فيما يتعلق بالبناء والوسائل الفنية للأمن ، وسوف تقدم برامج متخصصة في هذا الصدد . ونأمل أن يدعم البنك الدولي مشروع التدريب هذا . في سنة ١٩٧٤ - ولأول مرة - فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتبرت قناة لتوفير الوقود النووي لمفاعلات الطاقة للدول الأعضاء ، ألا وهي المكسيك ويوغسلافيا ، وسوف توسع هذه الخدمة في المستقبل .

وفي سنة ١٩٧٧ فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تعقد مؤتمرا دوليا حول الطاقة النووية والدورة الوقودية والمشكلات التي تواجهها ، وهذا الاجتماع سوف يصمم لاعطاء موظفي الحكومات ورجال الاقتصاد والمرافق المعلومات التي يحتاجون اليها لمواجهة التوسع الكبير لقدرة الطاقة النووية .

أود أن أقدم بعض التعميمات فيما يتعلق بهذه البرامج . على الرغم من بعض النكسات التي تحدث من حين لآخر ، فهناك دلائل على أن المخاوف العامة فيما يتعلق بأمن مصانع الطاقة النووية الفردية ، هذه المخاوف تقل ، وأن قلق علماء البيئة

يوجه نحو المشكلات طويلة المدى فيما يتعلق بتصريف التالف ، ومخاطر المواد النووية التي تقع في أيد لا تستطيع تناولها . وقد أثبتت الدراسات الأخيرة الشاملة أن مخاطر تشغيل مصانع الطاقة النووية هي مخاطر بسيطة جداً في الواقع .

ان تعقبي الثاني يتصل بحمل الوكالة فيما يتعلق بالطاقة . هناك توسع في دراسات الطاقة ومشروعات الطاقة وكذلك المقترحات التي تقدم لانشاء جهاز دولي جديد . ان المشكلة ليست مشكلة شفرة ، وانها هي مشكلة تداخل . والحل لهذه المشكلة يقع في تركيز المسؤوليات حتى يمكن على سبيل المثال للبلدان النامية أن تعرف الى من تلجأ فيما يتعلق بمجال الطاقة ، كما تفعل في الصحة والمجالات الأخرى . والوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تلعب هذا الدور .

ثالثا ، أرحب بوجود لجنة الأمم المتحدة العلمية حول تأثيرات الاشعاع الذري في فيينا . ان عمل هذه اللجنة فيما يتعلق باعادة النظر في التأثير البيئي للاختبارات النووية عمل هام وذا أهمية عظيمة كبيرة . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأمل أن تزيد دعمها لهذه اللجنة في المستقبل .

ان المعونة الفنية في مجال الطاقة النووية أمر هام بصفة خاصة في هذا الوقت عندما تجد البلدان النامية نفسها في موقف يجعلها تنوع مصادر الطاقة بها وتقل اعتمادها على البترول . ان التخطيط الطويل المدى أمر عتي ، والفترة الزمنية بين اتخاذ قرار لإنشاء مصنع للطاقة وتوليد الكهرباء قد تستغرق من ثمانية الى عشر سنوات ، ونستطيع في المستقبل أن نقول أن الوكالة لا بد وأن تساعد البلدان الأعضاء فيما يتعلق بوضع برامج الطاقة المتوسطة المدى وطويلة المدى في اطار التخطيط العام للطاقة وذلك للمساعدة في اتخاذ خطوات الى الأمام .

ان مسألة المعونة الفنية وتمويل المعونة الفنية قد حظيت باهتمام خلال العام ، وأود أن أقول أن الهدف فيما يتعلق بالتبرعات للبرنامج التطوعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد زاد سنة ١٩٧٥ بحوالي ٥٠٪ أي ٤٠ مليون دولار . والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بتنفيذ ٢٠ مشروعا كبيرا من مشروعات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، وكان عدد هذه المشروعات تسعة فقط في العام الماضي .

هذه المشروعات العشرون تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار . وهذه الزيادة تعكس الأولوية التي تعطىها الحكومات للطاقة النووية فيما يتعلق بالطلبات التي تقدمها للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة . ان المزج النووي الحرارى سوف يصبح مصدرا للطاقة في المستقبل لا ينفذ . وفي هذا الشهر فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تعقد في طوكيو المؤتمر الدولي حول المزج الحرارى النووي الخامس . وسوف نستطيع أن نعقد مؤتمر مزج رئيسي كل عامين لاعادة النظر فيما يتعلق بالهندسة النظرية والتطبيقية لمفاعلات المزج . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نشرف على برامج عديدة كما أننا نصدر نشرة كل شهرين . وبهذا فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تراعى وتلاحظ دائما التقدم في المزج الحرارى النووي .

ودعوني أنتقل الآن الى جانب كبير من نشاط الوكالة ألا وهو المتعلق بالضمانات ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمسائل الخاصة بالاستخدامات السلمية

للتفجيرات النووية . ان المؤتمر الذى سوف يعقد لاعادة النظر في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سوف يعقد في جنيف في مايو من العام القادم ، وسوف يعيد النظر في التقدم فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية منذ أن نفذت في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ . وفي هذا الصدد ، فاني أقول أن ٣٦ من ٨٠ دولة غير نووية ، وهي أعضاء في الاتفاقية ، لم تكمل التفاوض فيما يتعلق باتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد فات الموعد النهائي المحدد لذلك . ان سكرتارية الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستعدة لمساعدة تلك البلدان للوفاء بالتزاماتها ليتسنى لها حضور المؤتمر في أيار/مايو مع الوفاء بكافة المتطلبات القانونية . ونرجو من أى وفد يريد أية معلومات ، أن يتصل بسكرتارية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتبها في الأمم المتحدة .

ان مؤتمر المراجعة الذى سوف يعقد في العام القادم ، اذا ما كان سوف يعطى دفعة جديدة لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فمن المهم للبلدان الصناعية الرئيسية سواء النووية أو غير النووية ، أن تؤكد من جديد عملا وقولا الأهمية التي تعلقها على المعاهدة . وفي المؤتمر الأخير فاني قدمت نداء خاصا لدول المجتمع الأوروبي كي تستكمل التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وناشدت الدول الصناعية الأخرى التي وقعت الاتفاقية ، أن تفعل نفس الشيء . وفي الجمعية العامة أود أنؤكد هذا النداء ، وأقدمه للبلدان المختلفة . ان ذلك سوف يكون معبرا عن التصميم في استخدام الطاقة النووية للأهداف السلمية وحسب ، كما ناشدت الحكومات المودعة لوثائق التصديق أن تستمر في جهودها لتنفيذ المادة ( ٦ ) من المعاهدة ، وبصفة خاصة أن تستمر في جهودها لتحقيق الحظر الشامل الكامل الذى سوف يعتبر ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بعدم الانتشار في المستقبل .

ان تجربة معاهدة تلاتيلولكو سوف تكون ذات فائدة لمناطق أخرى لا تستطيع أن تعمق معاهدة أخرى تحل محل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفيما يتعلق بالمناطق الخالية نوويا ، فاني اتفق مع البيان الذى أدلى به في اللجنة الأولى منذ عدة أيام ألا وهو :  
 " ان تلك المناطق لا تعتبر بدىلا من جانب الدول المشاركة ، وتجعلها تمتنع عن الاشتراك في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية " .

هناك بعض التطورات فيما يتعلق بالمعاهدة ، فان حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، قد قالت أنها سوف تبلغان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأية معلومات فيما يتعلق بتصدير المواد النووية . وهذه المعلومات سوف تكون هامة بالنسبة لتنفيذ الضمانات من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهناك عشر دول مصدرة قد أبلغت الوكالة فيما يتعلق بالمعايير الدنيا لتنفيذ المادة ٣ فقرة ٢ من المعاهدة ، وبصفة خاصة ما يتطلب تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمواد النووية والبنود الأخرى ، وان تقدا أكبر قد تحقق في تطوير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكنتيجة لذلك فان التوسع السريع في هذا العمل ، قد أدى الى نمو قليل في تكاليف الضمانات وزيادة في القوى البشرية بـسـين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

ولقد رحبنا كذلك بالبيانات التي أقيمت في الجمعية العامة خلال هذه الدورة ، والتي تعكس الاهتمام باخطار انتشار الأسلحة النووية . ان سياسات التوريد التي تتبعها الحكومات المودعة لوثائق التصديق والمصدرين الكبار في هذه الظروف ، وفي المستقبل ، سوف تكون ذات أهمية كبيرة في زيادة درجة قبول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان أهمية الحفاظ على فعالية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا تنحصر فحسب في منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية ، بالرغم من أن ذلك في حد ذاته من الأمور الجوهرية بالنسبة لتوقعات السلام طويلة الأجل . فالمعاهدة هي خطوة فريدة ورئيسية على طريق فرض الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . ولقد وصفت باعتبارها قنطرة لا بد من العبور عليها قبل التوصل الى تدابير أخرى بعيدة المدى فيما يتعلق بنزع السلاح . ان الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في قبولها للتحقق الدولي قد أعطت مثالا لا بد أن يحتذى اذا ما كنا سوف نتجه نحو تحقيق الأهداف التي تعمل كافة الدول على تحقيقها ألا وهي : " وقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر ، وتحقيق نزع السلاح النووي ، ونزع السلاح الكامل والعام في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة " ( قرار ٢٣٧٣ ) ( د - ٢٢ ) ( مرفق - مادة ٦ ) .

ان الضمانات تتعلق بمسألة الأمن المادي لمنع سوء استخدام المواد النووية من جانب الدول فرادى . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد البلدان الأعضاء على اقامة نظم قومية للمحاسبة

والرقابة تحتاج اليها لأغراض الضمانات والأمن المادي . وقد أصدرنا دليلا فيما يتعلق بالحماية المادية للمواد النووية ، وسوف نتلمس الآن امكانية عقد اتفاق دولي بشأن وضع الحد الأدنى من المعايير الذي يكفل الأمن المادي .

وفيما يتعلق بالتفجيرات النووية السلمية ، لا بد أن نذكر أن كلا من مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة لخصا الأمر في عام ١٩٦٦ ، بأن أداء الوظائف المختلفة وفقا للمادة ٥ من الاتفاقية وارد في اختصاصات الوكالة . وفي عام ١٩٧١ فان الجمعية العامة أخذت نفس الموقف وقالت :

" ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية . . . هي الجهاز المناسب لممارسة وظائف الخدمات الدولية فيما يتعلق بالتفجيرات النووية للاستخدامات السلمية ، آخذين في الاعتبار النصوص المناسبة في اتفاقيات عدم الانتشار النووي ."

( قرار رقم ٢٨٢٩ ) ( ٥ - ٢٦ )

وقد تقرر أن الوكالة لا بد أن تتعامل مع هذا الموضوع على أساس تطويري ، بمعنى ، أنها لا بد أن تأخذ في الاعتبار التطور في التكنولوجيا وتكرس اهتمامها بصفة مبدئية لتبادل المعلومات ونشرها . وقد تم ذلك بواسطة عقد اجتماعات للخبراء سنويا ونشر المعلومات من خلال نظام المعلومات النووي الدولي .

وفي عام ١٩٧٢ فان المجلس قد وافق على الخطوط العريضة فيما يتعلق بالاشراف الدولي للوكالة على التفجيرات النووية للأغراض السلمية وفقا لنصوص اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي أيلول / سبتمبر من هذا العام ، فان المجلس قد وافق على الاجراءات التي اتخذتها الوكالة ، فيما يتعلق بطلبات الخدمات وفقا لمبدأ التفجيرات النووية السلمية . وقد أنشئت وحدات فني السكرتارية لمتابعة العمل في هذا الميدان .

ان الاجتماع الفني التالي الذي سوف تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف يكون كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٥ ، لاعادة النظر في الموقف الحالي في التكنولوجيا . ومن المتوقع أن بعض الجوانب القانونية ، وبصفة خاصة جوانب الصحة والأمن لتلك التفجيرات ، سوف تتطلب دراسات تفصيلية بشكل كبير . ان اقتصاديات هذه التكنولوجيا تستحق أيضا دراسة تفصيلية . ان الأمر سوف يعاد النظر فيه من جانب المجلس كذلك في شباط / فبراير عام ١٩٧٥ . ولا بد أن نذكر على أية حال ، أن الاهتمام الذي تظهره البلدان الأعضاء حتى الآن محدود جدا ، وأن مشروعا ما لم يتحقق بعد . ان قرارات المجلس الأخيرة ، بالإضافة الى اجراءات المراقبة الدولية المناسبة

حول هذا الموضوع ، قد قدمت الى هذه الجمعية والى الدول الأعضاء في الوكالة .  
ومما لا شك فيه أن من التطورات المهمة في هذا الصدد ، أن الدول ذات التفجيرات  
النووية يمكن أن تتطوع بالقيام بمراقبة دولية عند اجراء تفجير نووى لأغراض سلمية ، وكذلك اذا ما  
تمكنت من تطوير مقترحات لتطوير نظام دولي يتبع في التفجيرات من هذا النوع .  
وفي موضوع آخر ، أود أن أشير الى مسألة اعادة النظر في اتفاقيات العلاقة بين الأمم المتحدة  
وبين أعضاء أسرة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق الدولية للطاقة الذرية ، فإن الاطمار  
القانوني الحالي مرض ونحن في الوكالة لا نرى حاجة الى اعادة النظر في هذا الموضوع .  
أود أن أذكر العلاقة الطيبة بين الوكالة وبين اليونيدو . ومن خلال الخدمات  
المشتركة في مجالات معينة ، فأننا نقتصد ونحقق كفاية عالية . ان المتكـــــــرر  
الرئيسي الذي تبنيه النمسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيدو يتوقع أن يكون مجهزا قبل  
نهاية عام ١٩٧٨ . وسوف يزيد من قدرة النمسا على أن تكون كمضيفة للوكالات الدولية . ولا بد  
أن نشيد بالنمسا باعتبارها الدولة المضيفة ، وفيينا باعتبارها مدينة مضيفة للمساعدة التي تقدم . أود  
أن أقول أنه من واقع تجربة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإن حكومة النمسا قد بذلت كل الجهود  
لمواجهة احتياجاتنا خلال السبعة عشر عاما الماضية .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر السيد اكلوند لتقديمه  
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأعطي الآن الكلمة الى السيد ممثل بلغاريا ، الذي يريد أن يقدم مشروع القرار الذي نشر  
تحت رقم A/L.740 .

السيد تود وروف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالروسية ) : أود أولا ، أن أشكر السيد مديـــــر  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد اكلوند ، لبيانه الجدير بالثناء والذي قدم فيه تقرير الوكالة  
الدولية ، والذي وضح فيه كل التوضيحات نشاطات الوكالة خلال الفترة الحالية . ان وفد بلغاريا يريد  
أن يعرب عن ارتياحه مشيدا بالتقدم الملموس الذي تحقق في قضية التعاون الدولي فيما يتعلق  
بالاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ومن أهم مظاهر المؤتمر العام السابق للوكالة هو قبول جمهورية كوريا الشعبية كمضو فـ في الوكالة . ونحن سعداء باتخاذ هذا القرار . فقد أصبح من الممكن في ظروف الانفراج الدولي ونتيجة لكفاح الدول الاشتراكية وغيرها من القوى الديمقراطية في اطار الوكالة وضع حد للتمييز الذي لا مبرر له والذي كان يمارس ضد الشعوب التي تكافح من أجل تحقيق سلام دائم في منطقتها لخدمة شعوبها ، والتي كانت هدفا للتوتر الدولي . ان هذا العمل سوف يدعم جهود الوكالة . وأريد أن أهنئ بكل حرارة وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الذي يشترك في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة بصفة مراقب . ونحن مقتنعون أن مشاركة الجمهورية الشعبية الديمقراطية لكوريا في أعمال الوكالة سوف تكون له نتائج ايجابية في مجال التعاون السلمي لاستخدام الطاقة النووية .

نظرا لأن عددا متزايدا من البلاد ، وخاصة البلاد النامية يرى أن استخدام الطاقة النووية ينطوى على حل سليم لأزمة الطاقة ، فان ذلك قد أدى الى دعم المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة ، كما ازداد عدد البلاد التي أخذت تبني تلك المفاعلات . وان وفد بلغاريا يلاحظ بارتياح أن هذا الأمر قد أخذته الوكالة الدولية في الاعتبار في المؤتمر العام الذي انعقد في أيلول /سبتمبر في فيينا . وقد تم التشديد على أثر ذلك على جهود الوكالة .

وخلال المؤتمر العام أعرب بالاجماع عن رأى مؤداه أن تلك النشاطات يكون لها أثرها على أعمال الوكالة فيما يتعلق بالسلامة وحماية البيئة وتبادل المعلومات التقنية . وليست هذه مبادئنا نشاط جديدة على المنظمة ، ولكن مجموع تلك المهام قد أخذ يزداد .

كذلك فان استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة قد تزايد ، وسيكون لذلك أثره على أعمال الوكالة . وفيما يتعلق بالضمانات ، فانه وفقا للاتفاق الخاص بعدم انتشار الأسلحة النووية فقد كلفت الوكالة بمهام الاشراف على تطبيق تلك المعاهدة ، وذلك لمنع انتشار الأسلحة النووية .

وفي هذا المجال فان الوكالة قد حققت نتائج ايجابية ، مثل ابرام اتفاقيات السلامة مع ٤٤ دولة غير نووية ، من بينها ٣٢ اتفاقية قد طبقت بالفعل .

ان هذه المبادئ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية تتطلب من كافة الدول التي ليس لديها أسلحة نووية أن تضع جهودها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت اشراف الوكالة .

ان وفد بلغاريا يرحب بارتياح بالقرار ، الذي اتخذه مجلس ادارة الوكالة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ بشأن انشاء ادارة لمراقبة التفجيرات النووية التي تجرى للأغراض السلمية ذلك القرار الذي كلف المدير العام ببعض المهام في هذا المجال .

وأريد أن أعرب عن اقتناع وفدي بأن الوكالة ، تحت اشراف السيد اكلوند سوف تتخذ القرارات السلمية لمواجهة المهام المتزايدة التي تناط بها .

انني أريد أن أعتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن ارتياح حكومة بلغاريا نتيجة لتعاونها مع الوكالة الدولية والسيد اكلوند مديرها العام . ان هذا التعاون ، متعدد الجوانب ، وهو مفيد جدا لبلدنا ، الذي يرى في استخدام الوقود النووي حلا لمشاكل الطاقة ، التي لها أهمية أساسية لتنمية بلادنا التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

ويلدى عضوفي اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وقد وقع على اتفاق مع الوكالة بشأن الضمانات ، وقد طبق في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢ . وبمساعدة الاتحاد السوفياتي القوية وبالتعاون الوثيق مع الوكالة ، أقيم في بلادنا ، مفاعلان . وهناك محطة نووية في البلقان التي تزود بلادنا بالطاقة النووية ، وبعد الانتهاء من هذه المحطة النووية فان قوتها ستصبح ٨٨ ألف ميجاوات .

وباسمي وباسم زائير وتايلاند ، أريد أن أقدم لكم مشروع قرار يتعلق بالموضوع المعروض على الجمعية وهو تقرير الوكالة الدولية ، وقد ورد مشروع القرار في الوثيقة A/L.740 واشترك في وضعه زائير ، تايلاند ، وبلغاريا .

ان ديباجة مشروع القرار مختصرة ولا تحتاج الى أى شرح ، ولزيادة توضيح الأمر أحيل القارئ الى تقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي الفقرة الأولى من المنطوق قد أخذ في الاعتبار تقرير الوكالة . وفي الفقرة الثانية ثناء على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعديلهما النظام الداخلي للمؤتمر العام على نحو يكفل تعزيز أدائه وتنظيمه . وفي الفقرة الثالثة نرحب بالتدابير التي اتخذتها الوكالة لزيادة مستوى المهـدف

المنشود لسنة ١٩٧٥ للتبرعات الطوعية للصندوق العام بنسبة ٥٠٪ حتى تستطيع الوكالة أن

تستجيب الى احتياجات الدول النامية في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وفي الفقرة الرابعة نحيط علما مع التقدير باعادة توجيه برامج الوكالة الدولية بسبب حالة الطاقة واستخدام المفاعلات النووية للحصول على الطاقة . وكما أشير الى ذلك في تقرير الوكالة فانها يجب أن تعدد معايير جديدة للسلامة من الأخطار النووية وحماية البيئة ، ولهذا فنحن نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تؤيد ذلك الاتجاه الجديد الذي اتخذته برامج الوكالة الدولية .

أما الفقرة الخامسة فهي لا تحتاج الى أى تعليق ، ونحن نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن توافق على الاجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية حتى تستطيع توسيع برنامجها التدريبي لسد الحاجات الملحة للبلدان النامية التي تزمع استخدام الطاقة النووية . ونحن نلاحظ بارتياح تلك الخطوات من أجل توسيع هذا البرنامج التدريبي . وفيما يتعلق بالفقرة السادسة فنحن نرى من المفيد أن تؤيد الجمعية العامة مبادرة الوكالة التي تهدف تنظيم مؤتمر دولي في سنة ١٩٧٧ ،

لدراسة وتقييم دور الطاقة النووية ودورها الوقودية حتى نستطيع أن نفهم دور الطاقة النووية بصفتها طاقة بديلة لاشباع الطلب على الطاقة في المستقبل . ونظرا لأزمة الطاقة التي انتشرت في العالم الرأسمالي اليوم ، فإن هذا المؤتمر مناسب جدا ونحن نأمل أن ينال عقده تأييدا جماعيا .

ولأسباب مفهومة فإن هذه المسألة تهم عددا كبيرا من الدول ، ولهذا فقد أيدنا القرار الذي اتخذته الوكالة لانشاء دائرة دولية تتعلق بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، وذلك في ظل مراقبة دولية مناسبة . ونحن نأمل أن هذه الدائرة ستحقق الثقة بين الدول وهي ثقة لازمة حتى يمكن الحصول على معلومات نووية .

وأما في الفقرة الثامنة فقد حثت جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لم تنضم اليها أو لم تنجز اتفاقات تتعلق بالضمانات مع الوكالة ، حثت على القيام بذلك نظرا لأنه سوف ينعقد مؤتمر الدول الأطراف في تلك المعاهدة ، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وذلك في أيار/مايو سنة ١٩٧٥ .

وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة من مشروع القرار فهي واضحة ولا تتطلب أى تعليق .

وأخيرا ، فاني أحب أن أعرب عن اقتناع واضعي مشروع القرار بأن الدول الأعضاء سوف

تؤيده بالاجماع .

السيد / وايزنر ( بولندا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفدى قد تابع باهتمام وارتياح كبيرين أعمال الوكالة خلال الأشنى عشر شهرا الماضية ، كما عرض في التقرير (A/9722 and Add.1) وفي هذا العرض الواضح البليغ للتقرير الذى قدمه مدير الوكالة السيد اوكلوند شهدنا معرفة كاملة بكافة الأمور التي تهتم بها الوكالة .

ان وفد بولندا يرحب كل الترحيب بانجازات الوكالة . ونحن نشاهد علاقة بين الانفراج الدولي الذى تبلور في الأحداث الدولية المعاصرة ، وبين الهيئة المتزايدة للوكالة والتي تبلورت في دورها المتزايد في الاستخدام السلي للطاقة النووية في شتى انحاء العالم ، وكذلك في ابرام اتفاقات خاصة بالضمانات الاضافية وفقا للمادة ٣ من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك في ازدياد الطابع العالمي للوكالة ، كما يتضح ذلك من قبول أعضاء آخرين مثل : جزيرة موريشيوس وجمهورية كوريا الديمقراطية . كما نريد أن نعرب عن ارتياحنا لانضمام كوريا الشعبية للمنظمة ، ان أن ذلك دليل على الاعتراف الدولي بالدور الهام الذى يلعبه ذلك البلد .

وكما قال المدير العام منذ قليل ، فان الاحداث الجديدة في مجال الطاقة ، وخاصة زيادة أسعار النفط كل ذلك قد شجع البحوث من أجل التوصل الى مصادر جديدة للطاقة ، وخاصة الطاقة النووية ، وذلك في شتى بقاع العالم . وان هذه العملية قد أشير اليها في الفقرة الأولى من التقرير السنوى للوكالة . كما أن هذا التقرير ، يشير الى تزايد الطلب على مصانع إنتاج الطاقة النووية ، وكذلك على استخدام الطاقة النووية كمصدر للطاقة الحرارية . كما انه ، عندما يزداد توافر المواد القابلة للانشطار ، فان استخدام الطاقة النووية سيزداد ، وسوف يزداد ذلك من مسؤولية الوكالة فيما يتعلق بمعايير السلام ، وذلك حتى لا تستخدم أى مواد نووية الا في أغراض سلمية . وفي هذا الصدد لا بد أن ننوه بالدور البناء الذى تلعبه الوكالة في مجال معايير السلامة بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . وكما نعرب جميعا ، فان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سوف يكون قد مر على تطبيقها خمسة أعوام ، عندما سوف يعقد عام ١٩٧٥ ، مؤتمر الدول الأطراف . ونحن نرى أن هذه المعاهدة مهمة للغاية من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية ، ومن أجل منع زيادة استخدامها . وهكذا فان ذلك من شأنه المحافظة على السلام ومنع أخطار الحرب النووية التي قد تكون مقصودة أو تكون نتيجة لخطأ ما .

ونحن مقتنعون بأن الهدف الرئيسي من عملية مراجعة اتفاقية حظر انتشار الأسلحة - وهي عملية قد بدأت في إطار اللجنة التحضيرية هذا العام - يجب أن تدعم كما يجب أن يوسع مجال تلك المعاهدة ، وذلك بازدياد عدد الدول المنضمة إليها ، وتطبيقها تطبيقاً كاملاً . ووفقاً لذلك ، فنحن نعرب عن ارتياحنا أن نرى دولاً جديدة ، من بينها الدول التي لديها تقنيات نووية متقدمة ، قد أصبحت أطرافاً في هذه المعاهدة أو قد بدأت في عملية التصديق عليها ، ونذكر من بين ذلك الأوراتوم . ونحن نأسف ، لأن المعايير الخاصة بالسلامة والتي تم التوقيع عليها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأوروبية في نيسان / أبريل ١٩٧٣ لم تطبق . وفي هذه المرحلة ، فاني أريد أن أقول للجمعية أن بولندا ، التي عقدت اتفاقاً مع الوكالة الدولية بشأن معايير السلامة وطبق منذ ١٩٧٢ ، قد أخطرت الوكالة في أيلول / سبتمبر الماضي بقبولها للاتفاق الموسع الخاص بأخطار الوكالة بكافة نقل المواد القابلة للانفجار وتطبيق كافة أحكام المعاهدة .

وفي هذا الصدد فاني أريد أن أعرب عن ارتياحي ، لأن الوكالة قد تعاونت تعاوناً كاملاً مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر تعديل المعاهدة . وكما أشير إلى ذلك في التقرير ، فإن الوكالة قد عرضت المساهمة في الأعمال التحضيرية ، وأعدت تقارير مفيدة بشأن نشاطات الوكالة وفقاً للأحكام الخامسة بذلك من المعاهدة . إن اللجنة التحضيرية قد رأت أن الوثائق كانت قيمة ومفيدة ، تلك الوثائق المقدمة من الوكالة ، وطلبت منها أن تقدم نصوصاً معدلة مستكملة لتلك الوثائق حتى يستخدمها المؤتمر . وبصفتي رئيساً للجنة الثالثة ، فقد أسعدني أن أقول أن اللجنة كانت مرتاحة متتة للمدير العام للوكالة ، السيد ايكولوند ، لهذه الوثائق وللمساهمة الوكالة .

إن تقرير الوكالة الخاص بنشاطات هذه المنظمة له أهمية كبرى . وسوف أشير باختصار إلى أعمال الوكالة التي يرى وفدي أنها مهمة .

أولاً ، معاونة الدول النامية ، على استخدام التقنية النووية في المجال الزراعي . ونحن نريد مرة أخرى أن نعرب عن تأييدنا للعمل البناء الذي تم في هذا الصدد ، والذي نعلق عليه أهمية كبرى ، واقتناعاً منا بذلك ، فقد زدنا مساهمتنا الطوعية في برنامج المعاونة الفنية . وإن مساهمتنا التي أعلنّا عنها لسنة ١٩٧٥ هي ضعف مساهمتنا التي أعلنّا عنها بالنسبة لعام ١٩٧٣ . وكما ورد في الملحق رقم أ من التقرير ، قدمت بولندا عشر منح دراسية مجانية سنوياً للدول النامية .

ثانيا ، فهناك مسألة البيئة ونشاطات الوكالة الخاصة بها . ولما كان وفدى قد قال ذلك في العام الماضي عند بحث تقرير الوكالة ، فانه ليس هناك أى مجال لنشاط آخر تقوم به الانسانية أكثر أهمية بالنسبة لبقاء الانسانية . انه يجب حماية البيئة من الأخطار الداهية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية . ونظرا لأن هناك آثارا ضارة فيما يتعلق بالاشعاعات والاسقاط النووى الناتج عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية فهناك أيضا بجانب ذلك أخطار الاشعاع الناجمة عن التجارب النووية التي تقوم بها الدول الكبرى . ولذلك ، فنحن مرتاحون لتوسيع نطاق برنامج الوكالة الخاص بالأمن من الطاقة النووية ، وكذلك توسيع البرنامج التدريبي في هذا المجال ، كما انعكس ذلك في الفقرة ٧ من التقرير . ان بلدى يشترك بفاعلية في ذلك البرنامج ، وقد أسعده الحظ باستقبال ندوة وارسو بشأن الاشراف على البيئة حول المنشآت النووية . وقد انعقدت هذه الندوة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . ونحن نعتقد ، أن الوكالة يجب أن يزداد دورها وذلك في نطاق منظمة الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بحماية البيئة .

ثالثا ، أن وفدى يريد أن يؤيد المبادرة التي اتخذها مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الذى يريد دعم تعاونه مع الوكالة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونحن نأمل أن هذا التعاون المتبادل المفيد سوف يتسع نطاقه مستقبلا .

وفي ختام كلمتي ، فاني أريد أن أعرب عن قبول بولندا لبرنامج الوكالة للأعوام من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، كما عرض في المؤتمر العام الأخير للوكالة الذى انعقد في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ . وان الأعوام القادمة سوف تتسم بزيادة معدل النشاطات في مجال الأمن في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية من ناحية ، وأيضا في مجال دعم الدور السياسي للوكالة في هذا الصدد ، وفي هذا المجال الحساس . ونحن مقتنعون ، بأن الموظفين الأكفاء العاملين بالوكالة تحت إشراف السيد اوكلوند ، سوف يقومون بنجاح بكافة المهام الهامة المنوطة بهم في المستقبل .

ونحن نؤيد دون تحفظ ، مشروع القرار (A/L.270) ، وهي وثيقة قد مها خير تقديم ممثل بلغاريا باسم تايلاند وزائير وبلغاريا .

السيد اسكالي ( الولايات المتحدة الأمريكية ) : ( الكلمة بالانجليزية ) سيدى الرئيس ،

منذ بدايتها فان التكنولوجيا النووية قد واجهت البشرية بمأزق كبير كيف نتمتع بثمار هذه التكنولوجيا ألا وهو تحقيق أكبر انجاز فني لحضارتنا دون أن نعاني من السم القاتل له ؟ لم يحدث في التاريخ من قبل أن امتلك الانسان أداة ذات طاقة للخير والشر . ولم يحدث للانسان أبدا أن ووجه بشكل صارخ بمسؤولية أخلاقية ، وهي التحكم في ما أنتجه هو .

ان احداث العام الماضي قد ألقت الضوء على تلك الأزمة وحتى أكثر المترددين لا يبد أن يعترفوا الآن أن المجتمع العالمي لم يستدل بعد على نحو كاف على المزايا الممكنة للتكنولوجيا النووية كما لم يتحكم تماما في قدرتها المخيفة للتدمير . ونتيجة لذلك فان مناقشة اليوم تأخذ بعدا هاما من حيث توقيتها .

ان التطورات الكبيرة الأخيرة في مجال الطاقة قد كثفت بحث العالم لمصادر جديدة للطاقة . ولما كان طلب مصادر بديلة للطاقة ينبع من الحد المصطنع لانتاج البترول واستخراجه فان هذا يجعل تطوير تلك البدائل أقل الحاحا .

ان استجابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الموقف الجديد وبصفة خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على البلدان النامية ، كانت استجابة سريعة وشاملة وهذا أمر يجب التنويه به اننا نهنيء الوكالة لقرارها فيما يتعلق بزيادة المعونة الفنية للبلدان النامية ، اننا قد تأثرنا كثيرا باعتراف الوكالة بأن أولوية عالية لا بد أن توضع بالنسبة للمعايير الدولية للصحة والسلامة ومدى الثقة في المفاعلات . اننا نستمر في تعليق أهمية كبيرة على كل هذه النشاطات ونهنيء المدير العام وموظفيه للطريقة الابتكارية التي يقومون بعملهم ويتحملون مسؤولياتهم من خلالها .

وكما استمتع المجتمع الدولي بثمار التكنولوجيا النووية فلا بد أن نوفر التحكم الفعال في القدرة التدميرية . وكما قال كيسنجر أمام الجمعية العامة فان التحدي أمام العالم هو أن نحقق الفوائد السلمية للتكنولوجيا النووية دون أن نسهم في زيادة الأسلحة النووية أو عدد الدول التي تمتلك هذه الأسلحة . الجلسة ٢٢٣٨ صفحات ٣٣ - ٣٥ .

لقد حدد كيسنجر عددا من مناطق العمل للحد من انتشار الأسلحة النووية هذه الأولويات تشمل زيادة الضمانات حول نقل المواد النووية وتحسين الأمن المادي فيما يتعلق بتلك المواد وطلب

كذلك التزاما أكثر شمولاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالضمانات التي تنص عليه الاتفاقية .  
\* أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبين كيف أن حكومتي قد تأثرت كثيراً بالطريقة التي تعمل بها الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية إذ إنها تلعب دوراً قيادياً في مواجهة هذه الموضوعات الرئيسية .  
وفي رسالته إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قال الرئيس فورد أن معاهدة  
عدم الانتشار النووي هي إحدى أعمدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وقد قدم المدير العام  
" اكلوند " اليوم تقريره حول مكانة اتفاقيات الضمانات الموقعة وفقاً لهذه المعاهدة . اننا نشاطر  
المدير العام القلق حول الابطاء في توقيع تلك الاتفاقيات ولذلك فاننا نحث تلك البلدان التي وقعت  
معاهدة عدم الانتشار النووي ولكنها لم تدخل في اتفاقيات الضمانات ، أن تزيد من سرعة مفاوضاتها  
مع الوكالة كي تكمل تلك الاتفاقيات في أسرع وقت ممكن . اننا نحث تلك البلدان التي لم تصبح بعد  
أعضاء في المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

لقد اقترح كيسنجر أيضاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا بد أن تدرس على نحو عاجل وضع  
اتفاقية دولية لتحسين الأمن المادي ضد سرقة أو تحويل المواد النووية . ويسرنا أن نلاحظ أن  
الوكالة الدولية قد بدأت في الاهتمام بهذه المشكلة ونتطلع للتعاون تعاوناً تاماً في جهود الوكالة .  
ان مرفق التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقول بأن أعمال الوكالة الأخيرة لاعداد  
نفسها للاستجابة لطلبات الخدمات الخاصة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية قد زادت ومرة أخرى  
أقول أن حكومتي يسرها أن الوكالة قد توفرت لديها الخبرات اللازمة لمتابعة العمل في هذا الميدان  
والمتابعة المبكرة للتطورات التقنية والقيام بمسؤولياتها وفقاً للمادة ٥ من معاهدة عدم الانتشار  
النووي .

وأخيراً ، أود أن أقول أن حكومتي تؤيد تأييداً كاملاً برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية .  
أننا نعتقد أنه تحت القيادة الابتكارية للسيد اكلوند المدير العام فإن الوكالة سوف تستجيب إلى  
تحديات العصر النووي التي لم يسبق لها مثيل .

السيد كيرن ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفد جمهورية  
ألمانيا الاتحادية قد تأثر كل التأثر بالتقرير السنوي الذي يغطي نشاطات الوكالة الدولية للطاقة  
الذرية لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وكذلك للبيان الحافل بالمعلومات الذي قدمه المدير العام للوكالة  
السيد سيكفارب ايكلوند عندما تقدم بتقرير لهذه الدورة للجمعية العامة .

في العام الماضي شهد العالم تطورات سياسية بعيدة المدى وأود أن أشير في المقام الأول الى عدم توفر النفط والى أزمة زيادة أسعار النفط التي أثرت على أكبر جزء من المجتمع الدولي . ان هذه الأزمة كان لها نتيجة مباشرة على أعمال الوكالة لانها كانت سببا رئيسيا لتطوير مصادر بديلة للطاقة . وفي المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي فان ذلك يشمل الطاقة النووية بالرغم من المشاكل التي تقترن بها ، ان جمهورية ألمانيا الاتحادية مثل بلاد أخرى تبذل جهودا كبرى لكي تحقق الآمال المعلقة على الطاقة النووية .

وفي هذا الصدد فان الاجراءات اللازمة في مجال السلام والهندسة وحماية البيئة قد بدأت بالطبع تتخذ . ومن حسن الحظ أن الوكالة قد اشتركت في الدراسة الدولية لتلك المسألة الشديدة الأهمية . ويبدو ذلك أمرا لا غنى عنه من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن تزايد استخدام الطاقة النووية \*

---

\* تولى السيد يوباد أياي ( نيبال ) نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

ونظرا للتغيرات الكبرى التي شهدتها أوضاع الطاقة ، فإن حكمتي ترحب بأن الوكالة قد وافقت على برنامج متوسط الأجل للأعوام من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ، وهو برنامج يتسم بتنظيم نشاطات الوكالة لدعمها ، وكذلك بإنشاء مجالات أولوية جديدة . وهي السلامة في استخدام الطاقة النووية وحماية البيئة والتدريب . إن مسألة التمويل المقبل للمعونة الفنية قد خصصت لها دراسات عميقة . وإن تحليل مصروفات الوكالة يدل على أنه في سنة ١٩٧٤ أنفق حوالي ١٥ مليون دولار على نصف الأموال المتاحة للوكالة من أجل المشروعات ذات الأهمية المباشرة للدول النامية ، وتلك الأموال تؤخذ من الصندوق العام الذي تغذيه مساهمات طوعية ، وإلى حد كبير تؤخذ كذلك من مصادر أخرى ، أي من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن التبرعات الطوعية النقدية وغير النقدية ، وكذلك من برنامج الوكالة العامة . وإن كافة الدول الأعضاء تستفيد من ذلك ، بما في ذلك الدول النامية .

إن الوكالة سوف تحقق أهدافها فقط إذا استطاعت أن تنال المساهمات الطوعية الكافية . ويجب أن تزداد تلك التطورات المقدمة للصندوق العام ، ونحن نرحب بذلك إذا ما تحقق توازن في المدفوعات على نحو متزايد وبذلك يمكن أن تساهم كافة الدول في تحمل مصروفات المعونة الفنية . وأريد أن أشير إلى المساهمات الراضية في الصندوق العام ، لقد كان من الصعب التقدير بها نظرا لزيادة أسعار البترول . ومن المرموق بالرغم من ذلك أن الحد الأعلى للصندوق العام قد ارتفع إلى ٥٤ مليون دولار .

إن المساهمات الطوعية المقدمة من بلدي لعام ١٩٧٥ سوف تشمل الموضوعات التالية :

وفقا لتوصيات مجلس المحافظين ، والخاتمة بزيادة الهدف المنشود للصندوق العام ، اننا نزيد مساهمتنا من ٢٢٠.٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٣٠.٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٥ . وبالإضافة لذلك فإن بلدي يقدم مساهمة طوعية نوعية ، فهو يمنح كذلك بعثات دراسية ، كما أنه يقدم الخبراء لبرنامج الوكالة للمعونة الفنية . وقيمة كل هذه المساهمات المقدمة للوكالة سوف تزيد عن مليون دولار في سنة ١٩٧٥ .

ثمة تطور جديد كانت آثاره مقلقة حدث في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية . ففي هذا الصدد أريد أن أعرب عن أسفنا لأنه من الثلاثة والثمانين طرفا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة ، أبرم أربعة وأربعون منها فقط اتفاقات المراجعة مع الوكالة ، وهي الاتفاقات المطلوبة وفقا لتلك المعاهدة .

ان بلدى قد وقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة لصالح الانفراج في أوروبا وللسلم العالمي . وهو قد خلع انتاج الأسلحة النووية منذ عام ١٩٥٥ . وبالرغم من أن بلدى يخضع للضمانات الدولية للوكالة الأوروبية للطاقة الذرية فإنه قد قبل في الاتفاق الموقع بين الوكالة وبين المجموعة الأوروبية في نيسان / أبريل سنة ١٩٧٣ مراجعة الضمانات الفعالة للوكالة الأوروبية للطاقة الذرية عن طريق الوكالة الدولية . وفي أوائل هذا العام قد قام بلدى باكمال اجراءات التصديق البرلمانى على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة وعلى اتفاق المراجعة وهو ينوى الاشتراك في المؤتمر الخاص بمراجعة اتفاقية حظر انتشار الأسلحة . ونحن نأمل أن الدول التي لم تنضم الى تلك المعاهدة ، والتي لم توقع على اتفاقات الضمانات ، تقوم بذلك في المستقبل القريب .

وفيما يتعلق بتصدير المواد النووية والتجهيزات النووية ، فان بلدى سعيد بأن دولاً كثيرة مصدرة سرف تسمح بمثل هذا التصدير اذا تعهدت الدول المستلمة باحترام الضمانات الدولية الخاصة بتلك المواد والتجهيزات والمواد القابلة للانشطار التي تنتج من هذه المواد والتجهيزات . وفي هذا الصدد فان الوكالة عليها أن تضطلع بدورها من أجل التوقيع على اتفاقات الضمانات الملائمة مع البلاد المستوردة .

وأريد أن أعتد هذه المناسبة لكي أشيد بالأهمية المتزايدة التي تتسم بها التفجيرات النووية السلمية . ان حكومتي تعتقد أن التطورات الحديثة تتطلب إعادة النظر في هذه المسألة وفقاً للمادة رقمه من معاهدة عدم انتشار الأسلحة . كما أن النشرات الممينة تتضمن انشاء دائرة دولية للإشراف على التفجيرات النووية من أجل الأغراض السلمية . وهي مسألة يجب أن تدرس في إطار الوكالة الدولية عن طريق نظامها الأساسي وخبرائها التقنيين . وسوف يتيح ذلك المجال الملائم لهذه الدراسة . ونحن نرحب بأن مجلس إدارة الوكالة عندما انعقد في ١٣ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٢ وافق على الاجراءات التي ستستخدمها الوكالة استجابة للطلبات المقدمة بالخدمات المتعلقة باتفاقية حظر انتشار تلك الأسلحة . ان الدعوة لاشتراك عدد من الدول في مؤتمر يصعد في فيينا في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، بناء على مبادرة الوكالة لمناقشة الاستخدام السلمي للتفجيرات النووية مشروع مفيد جداً .

ونظرا لزيادة عدد المنشآت والزيادة التي لا مثيل لها في استخدام وتخزين ونقل المواد النووية ، فإنه قد نجم عن ذلك تزايد امكانيات تحويل وسوء استخدام تلك المواد . وان على كل دولة على حدة أن تؤمن الحماية المادية من المواد النووية . الا أن الوكالة كانت على حق عندما اضطلمت بدور استشاري في هذا المجال ، ويجب عليها أن تدعم جهودها في هذا الاتجاه . ولهذا فنحن نؤيد المدير العام الذي اقترح استطلاع امكانيات وضع حد أدنى من المعايير .

كما أننا نؤمن بأنه يجب أن تعطى الأولوية القصوى لاعداد نظام من الضمانات الدولية الفعالة ، وأريد أن أشير الى ملاحظات السيد كيسنجر في الجلسة العامة للدورة التاسعة والعشرين ، عن الأخطار التي تهدد البشرية في هذا الصدد . ونحن نأمل أن تلقى تلك الاقتراحات الاهتمام الكافي .

ان تلك المسائل قد نوقشت في اطار مناقشات نزع السلاح للجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، كما أن مؤتمر اعادة النظر في تطبيق معاهدة حظر انتشار الأسلحة الى بندي سينعقد في العام القادم سرف يتيح الفرصة لدراسة تلك المشكلات . وحكومتى مستعدة للمساهمة الفعالة في كافة الأعمال الخاصة بذلك والتي تقوم بها المؤسسات المعنية بذلك .

ونحن نتطلع بشدة الى جهود الوكالة ومديرها العام في معالجة المشكلات التي تواجهها .

وان حكومتى مستعدة لأن تقوم في المستقبل بالاطلاع بكافة مسؤولياتها في انجاز تلك الأعمال .

السيد برات جاي (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد درس باهتمام كبير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حول نشاطاتها في سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وكذلك استمعنا باهتمام مائل لتقديم ذلك التقرير من جانب الدكتور اكلاند المدير العام . ان حكومتي ، كما حدث في الأعوام الماضية ، تلاحظ بارتياح زيادة النشاطات الفنية للوكالة وتركيز تلك النشاطات على الأبحاث العلمية فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية . وان لنا علاقات وثيقة مع برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلماء الأرجنتين قد شاركوا في الندوات المختلفة وفي اجتماعات الخبراء وفي الزيارات العلمية وفي النشاطات المختلفة التي نظمتها الوكالة . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا قد قدمنا الخبراء للمشاركة في المشروعات المختلفة للوكالة واستفدنا كذلك من التعاون الكبير للخبراء الأجانب في إطار المعونة الفنية للوكالة .

وايجازا فان وفدي يود أن يعرب عن ارتياحه ازاء تقدم نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون الفني وفي مجال استخدام التكنولوجيا الجديدة في مجالات الزراعة وفي البيولوجيا في علم الأحياء ، وفيما يتعلق بحماية البيئة والسلامة النووية . اننا نعلق أهمية كبيرة على برنامج المعلومات والخدمات الفنية . وأود أن أشير الى أهمية نظام المعلومات النووية الدولية . ان ذلك يوضح الامكانيات الكبيرة والنشاطات الكبيرة في المجال النووي . يؤدي الى ابراز أهميتها في المجال السلمي . ان دورها في التطوير السلمي أمر هام بالنسبة للأرجنتين ، كما هي أمر هام في التطوير بالنسبة للعالم كله . ان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية يمثل المصلحة الطولى لكافة الجنس البشري ، ولا ينبغي بطبيعة الحال أن ترهبنا المخاطر التي يمكن التحكم فيها والتي تتخذها بعض البلدان الصناعية ذريعة للحد من الاستخدام الكامل لهذه الأداة ذات القيمة الفريدة للإنسان المعاصر .

ولعدة سنوات ، فان الأرجنتين كانت لها علاقات طيبة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات . هذه العلاقة ترتبط ارتباطا وثيقا مع قرار الأرجنتين فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وهو قرار نؤكد في هذا المجال الدولي .

ان ماقصنا به من انشاءات نووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتم وفقا لاتفاقيات التي وقمت مع الوكالة الدولية . اننا وبشكل تطوعي قد وضعنا مصانع الطاقة في اتوشا تحت نظام

الضمانات الذي وقع في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ فان حكومة الأرجنتين قد طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبدأ المفاوضات كي تضع بشـكل تطوعي مصنع الطاقة الثاني تحت اتفاقية الضمانات ، وهذا بدأنا في بنائه في العام التالي .

ان علاقاتنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات ، وفي كل من ترتيبات التفاوض وتنفيذ تلك الترتيبات ، أمر يبحث على الارتياح . حتى ظهرت مسألة انشاء مصنع الطاقة الثاني . وفي هذا الصدد فان بلدي ، لسوء الحظ ، كانت لها تجربة مختلفة .

ان وفدي يعتقد أنه فيما يتعلق بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفيما يتعلق بتقرير هذه الوكالة ، فلا بد أن نظهر ، أو نعرب ، عن تجاربنا في هذا الصدد . فقد يكون من المفيد فيما يتعلق بهذا أن تصرب الدول المختلفة عن تجاربها ، تلك الدول التي تبذل جهودا للتنمية في تلك النواحي . ان بعض الشكوك الخاصة فيما يتعلق باداء سكرتارية الوكالة انما تشيرها ضرورة وضع امكانيات افضل فيما يتعلق بهذا التعامل . ان وكالة دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا بد أن تبذل وتؤدي واجباتها بشكل فعال وبشكل كبير ، آخذين في الاعتبار ان كافة الدول الأعضاء التي تقوم بنشاطاتها هي دول ذات سيادة وتستحق معاملة مماثلة فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الأمانة كما هو محدد في اختصاصاتها .

وكما قلت سلفا ، ففي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ فان حكومة الأرجنتين طلبت من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تتفاوض معها بشكل تطوعي على ترتيبات الضمانات لانشاء المصنع الثاني للطاقة النووية . وانشاء هذا المصنع ، كما قلت ، قد بدأ في سنة ١٩٧٤ . وتعتقد الأرجنتين أنه من الضروري أن تضع أمام اهتمام هذه الجمعية العامة ما اتخذته الوكالة الدولية من اجراءات وهي على الرغم من الحث المتكرر ، قد أخرت اجراء المفاوضات ثمانية شهور دون أن تقدم التفسير المناسب .

اننا نؤكد على هذا الابطاء وهذا التأخير لأن الأرجنتين كانت تستهدف بان تضع هذا المصنع طرعية تحت نظام الضمانات . وقد اخذت هذا الاعتبار في التعاقد التجاري لانشاء المصنع . وبعد أن بدأت المفاوضات — بعد مرور ثمانية شهور نظرا لعدم ورود أية اجابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية — نتد تم التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بالنموذج التي نوقشت في مجلس

الإدارة . إذ تمت التوصية بأن تستمر المفاوضات حتى يتم الاتفاق على رشيقة نهائية مع أمانة الوكالة . ولا بد أن نشير إلى أن الخلاف انحصر في فترة استمرار الترتيبات، والضمانات بمجرد انتهائها رسمي المفاوضات الجديدة التي تمت مع أمانة الوكالة ، فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك الجوانب بما في ذلك تلك الأجزاء من الوثيقة التي أقرها مجلس المحافظين . إن استمرار نظام الضمانات يغطي المواد والمعدات التي نقلت من جانب أطراف ثالثة إلى الأرجنتين وليس تلك المنتجة في الأرجنتين ولا بد أن نذكر أن مفاعلا نوويا ليس كالا لا يتجزأ ولكنه يتكون من مكونات مختلفة .

وفي نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ فإن بلدي قد اعتقدت أن المفاوضات قد استكملت وإن هناك نص قد تم الاتفاق عليه من جانب الأطراف ، وعلى الرغم من أن ترتيبات قد تم التوصل إليها مع أمانة الوكالة حول نظام الضمانات ، فإن بعض المتاعب ظهرت من جانب الوكالة فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقية في إطار المدة المحددة في العقد التجاري . كل هذه المتاعب كان سببها ، - - - - - وأن السكترارية يبدو أنها تعطي وزنا أكثر من اللازم لرغبات عدد قليل من أعضاء مجلس المحافظين من الدول الصناعية الكبيرة .

اننا نتساءل عما اذا كانت هذه العملية البطيئة التهاض لا تعني ممارسة ضغط لتغيير الارادة الحرة لدولة ما وسيادتها في المجال المتعدد الأطراف كما أننا نتساءل - على افتراض أن الرقابة تمنع انتشار الأسلحة النووية - عما اذا كانت عطية الاشراف على صناعة القوى النووية بأسرها تعتبر محاولة للحد من سيادة أى دولة على مواردها .

لا بد أن نذكر أن الأرجنتين منذ بدء بحوثها النووية قد أظهرت تأييدها الكامل لالتخاذ السلمي للطاقة النووية . اننا في كافة المجالات قد وقفنا ضد أى نشاطات نووية للأغراض العسكرية . وهذا أمر أكدنا عليه في هذه الجمعية العامة وقد عرضته أكبر دول في العالم يوما بعد يوم في هذه الجمعية . ان بلدنا أيضا هي بلد لم تقم حربا خلال مائة عام مضت .

اننا نأمل أن هذا الشك في الدرافع من جانب امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف ينتهي حتى يمكننا ، في العام القادم ، عندما نتحدث حول هذا الموضوع أن نمتدح أداء الامانة ، كما فعلنا في مناسبات سابقة .

السيد سندبيرج ( السويد ) ( الكلمة بالانجليزية ) : دعوني أولا أشكر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور اكلند ، على تقديمه التفصيلي والهادم للتقرير السنوي . ان المشكلات العالمية الخاصة بموقف الطاقة قد أثرت تأثيرا مباشرا على ظروف تنفيذ وظائف الوكالة . ان زيادة أسعار البترول قد أدت الى وضع خطط طموحة للزيادة الكبيرة في استخدام الطاقة النووية وذلك في البلدان المصنعة والبلدان النامية . ان التوسع الضخم لبرامج الطاقة النووية ، والمشكلات الكثيرة المصاحبة لذلك والتي يمكن توقعها ، سوف تزيد العبء فيما يتعلق بالتعاون الفني والنشاطات المنظمة للوكالة . اننا نؤيد تأييدا تاما برامج الوكالة في هذين المجالين . اننا نرد أن نؤكد على أهمية ضمان الموارد الكافية لبرامج التعاون الفني . ونرحب بالحقيقة أن هدف الصندوق العام في عام ١٩٧٥ قد زيد الى ٥٤ مليون دولار وقد كان قبل ذلك ٣٠ مليون دولار فقط .

ان المناقشة العامة حول المشكلات الخاصة باستخدام الطاقة النووية وبصفة خاصة فيما يتعلق بجوانب الأمن والتأثير على البيئة أصبحت مكثفة في الوقت الحاضر وهذا ينطبق على بلدى كذلك . سوف يطالب الى الركات أن تلعب دورا هاما في وضع المعايير الخاصة بتطوير القواعد الدولية

لاستخدام ونقل وتخزين البلاتنيوم الذي ينتج بشكل متزايد ، وكذلك في تصريف التالف المشع . اننا نود أن نشارك في برامج الوكالة فيما يتعلق بمجموعة المعايير والارشادات لمصانع الطاقة النووية . ان التعاون البناء بين الوكالة وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمعايير الأساسية البيئية لهذا العمل الهام أمر مطلوب بدرجة عالية . ومثل هذه المعايير ، ومثل هذه الارشادات ، التي يمكن تطويرها من خلال التعاون الدولي ، هي ضرورية بشكل عاجل اذا ما كان من الممكن التحكم في الدورة الوعادية لتوليد الطاقة النووية ، واذا ما كان يمكن أن يقبل العالم الطاقة النووية كوسيلة آمنة لانتاج الطاقة .

ان المشكلات الذي ذكرتها ، فيما يتعلق بعمل الوكالة ، انما تنعكس في الواقع في التقرير السنوي . الذي يتناول أيضا مجالا هاما آخر من نشاطات الوكالة ألا وهو الضمانات . ان الاجراءات المتبعة حاليا ليست كافية للوفاء بمتطلبات اليوم والغد . وكافة التدابير المعقولة لذلك يتم اتخاذها من أجل تقوية وتحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى لا يعني الموقف الحالي بداية القضاء على أهمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

أجد من الضروري أن أذكر أن هناك تطورات مشجعة للتسجيل فيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ان عددا من البلدان الصناعية ذات قدرة نووية سلمية متزايدة تتحرك لقبول المعاهدة ولقبول اتفاقيات الضمانات للمساعدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأستطيع أن أذكر هنا أن بلدي بصفة خاصة قد وقعت بالحروف الأولى احدى اتفاقيات الضمانات مع الوكالة في ٤ ايلول /سبتمبر . هذه الاتفاقية سوف تتبع اتفاقية السويد الحالية حول ضمانات الوكالة .

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن السويد سوف تعيد النظر في التزاماتها وفقا للمادة الثالثة ، الفقرة ٢ ، من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بتصدير بعض المواد الخاصة القابلة للانشطار الى الدول غير النووية ، ونتيجة لذلك فان حكومتي تقوم بادخال بعض معايير التصدير فيما يتعلق ببعض المعدات والمواد الخاصة والتي يفرض تصديرها اذا ما استمرت الضمانات مطبقة في مكان استخدام المواد النووية في الدول المتلقية وذلك وفقا للمادة الثالثة فقرة ٢ .

ان أفكارا عديدة قد ظهرت في الآونة الأخيرة ، بما في ذلك بعض الأفكار التي أثارها وفد السويد في مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح وفي المناقشة حول نزع السلاح في اللجنة الأولى للجمعية

العامة وبعض الأفكار الخاصة بإمكانية مواجهة ادخال التوليد الكبير للطاقة النووية . ولمواجهة هذه المشكلة لابد أن نذهب الى ما هو أبعد من الادارة الحالية وترتيبات الاشراف . ان حكومتي تدرس اقتراح المدير العام لعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٧٧ حول احتمالات ومشكلات الطاقة النووية . ومن الجلي أن مثل هذا المؤتمر اذا عقد لابد أن يحضر له تحضيراً كاملاً تحت اشراف الجمعية العامة .

ومن بين الأمور التي تقع في فئة الاتفاقات الدولية الممكنة ، أود أن أذكر الآن السادس للمنشآت النووية والمواد النووية أثناء تخزينها ونقلها . ولابد من الاهتمام ، اهتماماً خاصاً في هذا الصدد بمشكلات تخزين كميات متزايدة من البلاتنيوم . ان حكومتي تؤيد الاقتراح الخاص بعقد اتفاقيات دولية حول أدنى معايير السلامة المادية في هذا الصدد .

ومثل المدير العام فان حكومتي ، تقلق حول المشكلات التي تخلقها الاختناقات الحالية في الدورة الوقودية . وعلى سبيل المثال ، فاننا نشعر أن فكرة انشاء مصانع اعادة تحضير دولية ، تحتاج الى دراسة دقيقة .

وختاماً ، أود أن أعرب عن تقدير الحكومة السويدية لكفاءة ونشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام وذلك في تنفيذ تلك المهام الهامة في هذه المرحلة من تاريخ الوكالة عند ما تواجه بمشكلات هامة في مجالات متعددة .

السيد نيسبيوري (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : أحب أولاً أن أقدم تهنيتي الحارة للسيد سيجفرد الكند مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمناسبة اشتراكه في هذه الدورة العادية للجمعية العامة ، وأن أهنئه تهنئة حارة لبيانته الواضح الرائع عن نشاطات الوكالة . ان الشروح المفصلة التي قدمها لنا لتقرير الوكالة رقم ( أ / ٩٧٢٢ ) والضميمة رقم ( ١ ) تجعلني أعتقد أنه غني الشهر الأخير ، حققت الوكالة تقدماً كبيراً في مجال النشاطات النووية ، التي تعتبر من أهم مجالات التنمية العلمية والتكنولوجية اليوم . واني آمل باخلاص أن المجتمع العالمي سرف يستمر في بذل جهود متكافئة لكي يحافظ ، ولكي يدعم هذا التطور المشجع.

وفي هذا السياق ، فان وفدي يخلق أهمية كبرى على جهود الوكالة الفعالة ، وخاصة من أجل دعم جهودها في مجالات المصونة المقدمة الى الدول النامية وكذلك من أجل تطوير الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة . وفي هذا الصدد ، فاني أرحب بالاجراءات التي اتخذتها الوكالة من أجل توسيع نطاق برنامجها التدريبي استجابة للحاجات الماسة للدول النامية ، واني أريد كل التأييد المبادرة التي اتخذتها الوكالة لصعد المؤتمر الدولي للطاقة النووية ودورها الخاصة بالقرود ، وذلك في سنة ١٩٧٧ .

والآن فاني أود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن آراء وفدي بشأن مسألة التفجيرات النووية السلمية التي تعتبر من أهم المشكلات المدرجة بجدول أعمال دورتنا . ففي ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ، عندما بحثت اللجنة الأولى مسألة منع انتشار الأسلحة النووية أعلنت عن الآراء الرئيسية لحكومة اليابان بشأن التفجيرات النووية السلمية ، ووجهة رأيها تقوم على أنه ليست هناك أية وسيلة لكي نفرق بين التفجيرات النووية للأغراض العسكرية وتلك التي تتم لأغراض سلمية وذلك في إطار المستوى الراهن للتكنولوجيا . وفي هذه الظروف ، فان التفجيرات السلمية النووية يجب أن يشرف عليها على الصعيد الدولي من أجل أن نحول دون أخطار انتشار الأسلحة النووية باسم التفجيرات النووية السلمية ، ويجب أن نضمن في نفس الوقت ، أن الفوائد التي يمكن أن تجني من التطبيقات السلمية للتفجيرات السلمية يجب أن توضع تحت تصرف الدول التي تريد أن تحصل على مثل هذه الفوائد .

وتلبية لهذه الحاجة ، فاني أريد أن أعلن أن الوكالة قد قامت بدراسة رائعة للتفجيرات للأغراض السلمية ، واني أرحب بهذا الاتجاه ، الذى وصفته الوكالة في تقريرها ، والمبادرة الرامية لإنشاء وحدة تنظيمية في إطار السكرتارية لكي تستطلع امكانية استخدام التفجيرات النووية للأغراض السلمية ولدعم جهود الوكالة في هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك ، فان وفدى يرى أن كائنات المعلومات المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية التي تم الحصول عليها من التفجيرات النووية الماضية يجب أن توضع تحت تصرف الوكالة ، ويجب أن يسمح لكافة الدول لأن تحصل عن طريق الوكالة ، على المعلومات التي تم جمعها على هذا النحو . ومن نافلة القول ، أنه يجب أن يتم الاشراف على تبادل المعلومات فيما يتعلق برسائل صنع الأجهزة النووية التي تفجر لأغراض سلمية وكذلك الأجهزة التكنولوجية الأخرى التي قد تسهل انتشار الأسلحة النووية .

وبمعونة فريق من الخبراء ، أعدت الوكالة الاجراءات التي سوف تتخذها تلبية لخدمات مطلوبة في مجال التفجيرات النووية لأغراض سلمية . وان وفدى يأمل أن الوكالة سوف تسير قدما في هذا السبيل ، وسوف لا تقتصر على دراسة النواحي الاجرائية بل سوف تقدم المعلومات بشأن النواحي التكنولوجية والاقتصادية لاستخدام التفجيرات النووية لأغراض سلمية ، واني مقتنع بأن جهودنا المتكافئة في هذا الصدد سوف تسهل التطبيقات السلمية للطاقة النووية ، وذلك لصالح الانسانية جمعاء .

وقبل أن أختتم هذه الملاحظات السريعة ، فاني أريد أن أعرب باسم حكومة اليابان ، عن رغبتها الخالصة كعضو في الوكالة في أن تستمر في المساهمة بأكبر قدر مستطاع في أعمال هذه الهيئة .

السيد يانكرفتش ( النمسا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : دعوني أبدأ هذا التدخل الموجز بأن أعرب عن تقدير وفدى للمدير العام الموقر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور سيجفرد أدانسون وذلك للبيان الشامل الهام الذى قدمه لنا على التو .

ان تقرير الوكالة انما يوضح أن الموقف فيما يتعلق بتأرجح الطاقة ، كما هو موجود حاليا ، بصفة خاصة الارتفاع في أسعار البترول الخام ، سوف يكون له آثار بعيدة حول طبيعة ومجال نفقات ونطاق نشاطات الوكالة ، في السنوات القادمة في مجالات البيئة ، والأمن النووي ، والحماية

البيئية والمعمونة الفنية . ان الحاجة المتزايدة للطاقة بأشكالها المختلفة ومشكلة انتاج هذه الطاقة بكمية اقتصادية وكافية ، أمر واجه المجتمع الدولي لفترة زمنية طويلة . ولكنها اكتسبت أهمية جديدة في الماضي القريب . ان الطاقة النووية قد أصبحت الآن واقعا اقتصاديا ، ولكن حتى يمكن أن نحدد مكانها بشكل دقيق في مجال الطاقة بصفة عامة ، فان الأمر ، يحتاج إلى بحث اضافي في مجال الطاقة بصفة عامة وهذا سوف يؤدي من وجهة نظرنا إلى اضافة اختصاصات ومسؤوليات جديدة للوكالة في بعض المجالات مثل التحليل الاقتصادي والدراسات البيئية . ان وزير خارجية النمسا حين تحدث في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة قال - يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الطاقة النووية سوف تلعب بشكل واضح دورا هاما في توفير مصادر اضافية للطاقة - ان الحكومة النمساوية تشعر بأن هذه المهام يمكن أن يعهد بها إلى الوكالة . وحسب طبيعة هذه المهام وفي اطار عمل المنظمة وهو عمل يتصل بوضع القواعد والتنظيمات ، فان الوكالة لديها الامكانيات فيما يتعلق بتنسيق أو تنفيذ المشروعات العلمية والفنية الواسعة النطاق في مجال بحوث الطاقة وكذلك في مجال القيام بالتحليل الاقتصادي المناسب . ومن المزايا التي تقدمها الوكالة - وهذا ما أود أن أذكره هنا - هو أن البلدان النامية والبلدان الصناعية قد تعاونت بشكل ناجح في اطار هذه الوكالة .

لقد أظهر التقرير أن الموقف بالنسبة للطاقة ، سوف يكون له تأثير على برامج التعاون الفني للوكالة وسوف يزيد الامكانيات الاقتصادية للطاقة النووية في البلدان النامية وسوف يكون لكل ذلك تأثير عميق على محتوى وحجم نشاطات الوكالة الفنية في مجال المصنوعة . ان وفدنا قد أيد دائما زيادة الوسائل المادية والمالية لبرامج المصنوعة الفنية ، ويرحب بزيادة الصندوق العام التي هي ٤ مليون دولار . ان حكومتنا تقدم اسهاما تطوعيا في سنة ١٩٧٥ يبلغ ٢٦١٠٠ دولار ، وهذا سوف يمثل زيادة ، توازي ٦٠ في المائة عن العام الحالي . وقد أعلننا أيضا عن استعدادنا كي نتيح نفس العدد من المنح من النوع رقم ( ٢ ) كما حدث في الأعوام الماضية .

. وفي إطار المصنوعة الفنية ، فان تدريب الخبراء في مجال الطاقة النووية والتسهيلات النووية المختلفة أمر هام . وفي هذا الصدد فاننا نرحب بما أعلنته الوكالة من أنها سوف تقدم تدريباً لكبار مهندسي المشروعات وكذلك التدريب فيما يتعلق بالوسائل الفنية للانشاء والأمن .

ان تأثير الطاقة النووية على البيئة أمر له أبعاد متزايدة وكبيرة وهذا كثف المناقشة العامة ، كما أدى الى توسع كبير في نشاطات الوكالة فيما يتعلق بالأمن النووي والحماية والبيئة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتصريف التالف . وكما يمكن أن نلاحظ من الفقرات المختلفة للتقرير ، فان الوكالة قد استجابت بسرعة وبشكل حاسم لهذا التحدي المتزايد ونرحب بأن إعادة التوجيه للنشاطات في برامج الوكالة انما يظهر في الفقرة رقم ( ٤ ) من مشروع القرار أمانا .

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، فان وفدي يأسف لعدم التقيد بالدخول في المعاهدة والوفاء بالالتزامات الخاصة بهذه الاتفاقية . وعدم التقدم هذا — ويمكن أن نسميه رگودا — انما يتضح من خلال ما نقوله من أنه منذ المؤتمر العام في السنة الماضية فان بلدا واحدا لم يوقع على هذه الاتفاقية ، وقد أودع اثنان فقط وثائق التصديق . اننا نعتقد أن المؤتمر الذي سوف يعقد لمراجعة الاتفاقية في سنة ١٩٧٥ سوف يكون هاما ، ومن المهم أن البلدان النوية وغير النووية أن تعيد تأكيد أهمية الاتفاقية كلفة وعلا .

وفيما يتعلق بالضمانات . أود أن أشير الى قرار بعض البلدان المصدرة ، كي تضع معايير فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٣ ، الفقرة ٢ ، من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وطلبها تنفيذ ضمانات الوكالة في الدول غير النووية فيما يتعلق بالمواد التي تغطيها المعاهدة والتي تنطبق على تلك البلدان . وأود أن أضيف هنا أنه عند انشاء نظام الضمانات في النمسا فاننا رأينا أن دليل المعايير الذي أعلنته الوكالة الدولية أمر مفيد جدا .

هناك مسألة أخرى أود أن أهتم بها بشكل موجز ألا وهو الموضوع الذي تناولناه هنا ، وفي اللجنة الأولى ، ريتصل بالتفجيرات النووية السلمية . ان وفد النمسا يهتم اهتماما كبيرا بقرار الجمعية العامة في الجلسة ٢٨٢٠ ( ٢٦-د ) وقد أوصي في هذا القرار أن تنشئ الوكالة في إطارها إدارة دولية للتفجيرات النووية السلمية تحت الاشراف الدولي المناسب . والخطوات التي اتخذتها الوكالة على أساس من هذا القرار ووفقا للمادة ٥ من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وهي موجودة بالترشيح A/9722/Add.1 كل هذه نثني عليها تماما . ودون أن ندخل في تفاصيل هذه الوثيقة ، فإني أشارك المدير العام رأيي في أنه مما يساعدني تطوير اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ، ما كانت الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة سوف تقدم لنفسها - للمجتمع الدولي أيضا - خدمة بأن تنضم الى الاتفاقية ، وبأن تستخدم التفجيرات النووية في الأغراض السلمية فقط . ونظرا للصعوبات في التمييز بين التفجيرات النووية السلمية والتفجيرات للأغراض العسكرية ، فإننا نشعر بحاجة في الوقت ذاته الى اتفاقية تعقد مبكرا حول إيقاف اختبارات الأسلحة النووية في الفضاء وتحت الأرض .

ان دراسة كاملة لكافة جوانب التفجيرات النووية السلمية ، يمكن أن تؤدي من وجهة نظرنا ، الى توضيح الامكانيات الاقتصادية والعلمية لهذه التكنولوجيا ، وتميزها كذلك عن اختبارات الأسلحة النووية . هذه الدراسة يمكن أن تضيف الى الدراسة التي أعدها الوكالة في هذا الصدد . وفيما يتعلق بميزانية الوكالة في عام ١٩٧٥ ، فإننا نأسف مرة أخرى ، ان هناك زيادات فيما يتعلق بالأفراد والإدارة ، وقد سبب ذلك التضخم التغير في معدلات التبادل ومعدلات أسعار الصرف ، اننا نأمل أن الأرصدة المتاحة ، سوف تستخدم بعناية كبيرة ، لتحقيق أفضل تأثير ممكن . وعلى الرغم من أن التقرير يقول أنه لا توجد مشكلات في التنسيق ، فإني أؤكد على هذا الموضوع ، وبصفة خاصة للعلاقة المتبادلة المطردة بين الطاقة النووية من ناحية وبين الموقف الاقتصادي العام والبيئي من ناحية أخرى . ومن ثم فإننا نويد ما جاء في الفقرة ٢٣ من التقرير ونأمل أن الوكالة سوف تعطي امكانية لعب الدور الذي تستطيع أن تقوم به في هذا الصدد .

وختاما ، كممثل للبلد المضيف للوكالة ، أود أن أذكر بشكل موجز أن هناك تطورا في انشاء المقر الرئيسي للوكالة . ان هناك تقدما كبيرا فيما يتعلق بانشاء المبني ، وسوف يتم اعداد المبني لشغله في سنة ١٩٧٨ ، كما كان مخططا له .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشكر أكلند للكلمات الطيبة التي تحدثت بها عن النمسا باعتبارها البلد المضيف للوكالة . وأستطيع أن أؤكد للسيد المدير العام ، ولكافة أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة ، ان النمسا سرف تستمر في بذل كل جهودها لتأييد الوكالة والوفاء بمتطلباتها في المستقبل .

وأود أن اختتم بأن أشيد اشادة خاصة بالسيد / أكلند والعاملين تحت اشرافه ، ليس فقط للإنجازات البارزة لتلك المنظمة في العام الماضي ولكن أيضا للتعاون الممتاز الذين يقدمونه دائما للحكومة النمساوية .

السيد جارسيا روبليس ( المكسيك ) ( الكلمة بالأسبانية ) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يتعلق بالفقرة ١٩٧٣-١٩٧٤ والذي ورد في الوثيقة ( A/9722and Add.1 ) ، وكذلك البيان الذي قدم منذ بضع لحظات ، بالوضوح المعستان الذي نعرفه لدى السيد أكلند ، كل ذلك يدل على أن الوكالة قد دعمت نشاطاتها في مجالات مختلفة هامة أثناء الاثني عشر شهرا الماضية . وفي مشروع القرار A/L.740 ، تد أشير الى بعض الجوانب البارزة لأعمال الوكالة . ونحن نعتقد أن هذه الوكالة قد أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى مطلوبا منها أن تلعب دورا أكثر أهمية نظرا لضرورة تسهيل نقل التقنيات النووية من أجل تأمين توزيع أفضل للفوائد التي تجني من عهد الذرة .

وفي شباط / فبراير الماضي ، قال السيد لويس اكسفيرا رئيس المكسيك عندما زار سالزبورج للاشتراك في اجتماع لنادى روما ، وزار مقر الوكالة ، تناول الكلمة أمام مجلس الإدارة - قال مايلي :

" ان الرغبة الدائمة لسيطرة الانسان على موارد الطبيعة تجد في الطاقة النووية أكبر امكانيات متاحة لها . ان القرن العشرين في التاريخ سيحكم عليه على أساس استطاعة استخدام تلك الطاقة لتحسين مصير البشرية أو للقضاء عليها ، فقد يفتح ذلك صفحة مشرقة في تاريخ الانسانية وقد يكون ذلك نهاية لمصير البشرية . ان الطاقة النووية تعتبر فسي الحقيقة الحدود الكيفية للتاريخ المعاصر " .

اننا نعترف أهمية العمل الذى تقوم به الوكالة الدولية التي منذ نشأتها وهي تحظى بتأييد حكومتي تأييدا بلا تحفظ . ونحن نعتقد برغم ذلك أن أعمال المصنعة الفنية المقدمة للبلاد النامية يجب أن تزداد على نحو حقيقي .

ان أزمة الطاقة الحالية قد أبرزت على نحو مرموق هذه الضرورة نظرا لأن البلاد النامية هي التي تحتاج بأسرع وقت ممكن لهذه الطاقة النووية حتى تستطيع أن تستخدم الذرة على خير وجه ، وهي من أجل ذلك تحتاج الى المصنعة الفنية التي يمكن أن تقدمها اليها الوكالة .

وقد أخذنا علما بمزيد من الارتياح بالاجراءات التي اتخذتها الوكالة من أجل " انشاء دائرة في اطارها تكلف بدراسة التفجيرات النووية لأغراض سلمية ، وذلك تحت الاشراف الدولي الملائم وخاصة بالموافقة على الاجراءات التي تكفل الاستجابة الى طلبات الخدمات المتعلقة بالتفجيرات النووية لأغراض سلمية . وكذلك بالقرار الذى اتخذه مجلس الإدارة من أجل أن ينشئ في اطار الوكالة دائرة فنية مستقلة من أجل تحقيق هذا الغرض " .

وكما تعرفون تلك الاجراءات قد طلبت الجمعية العامة اتخاذها في سنة ١٩٦١ في قرارها ٢٨٢٩ (د-٢٦) . ان وفدى الذى اشترك في وضع مشروع قرار في هذا الصدد ، قد أوضح أن اشتراكه في وضع هذا القرار لا يغير بتاتا موقف بلادى المصروف بشأن الاتفاق الدولي الخاص الذى أشير اليه في المادة الخامسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ان هذا الاتفاق قد وعدنا به منذ سنة ١٩٦٨ من قبل ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والذى كان يجب التفاوض بشأنه بأسرع وقت ممكن .

وفي ختام كلمتي أقول أنه فيما يتعلق بهذا الاتفاق الذي وصف في المادة الخامسة بأنه "هيئة دولية مناسبة"، أقول أن موقف بلادي هو نفس الموقف الذي شرحناه منذ ست سنوات وذلك فـي الوثيقة A/C.1/976 فـي ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

رفعت الجلسة الساعة. ١٣/٠